

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

١.١ المقدمة:

يعد التحكيم أحد أهم الوسائل البديلة عن القضاء المحلي لتسوية المنازعات التجارية، حيث شاع اللجوء له في العقود الدولية بشكل خاص، بحيث يندر أن نجد عقداً دولياً لا يتضمن شرط التحكيم لتسوية المنازعات الناشئة عن العقد، فقد اتسع نطاقه حتى اعترفت به كافة دول العالم تاركة له مكاناً متزايداً لكي يضع حلولاً بين الأطراف المتنازعة بجانب اختلاف أنظمتها القانونية وأوضاعها الاقتصادية؛ ولذلك أصبح التحكيم كحل بديل مهم في حل النزاعات القانونية.

وقد حظى التحكيم باهتمام بالغ على كافة المستويات، فعلى المستوى الوطني الإماراتي نجد أن دولة الإمارات العربية المتحدة قد أصدرت القانون الاتحادي رقم (٦) لسنة ٢٠١٨م^١ بشأن التحكيم، كذلك عاجلت اتفاقيات دولية عديدة عملية التنفيذ الجبري لأحكام التحكيم الأجنبية، حيث أجرت اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها في المرسوم الاتحادي رقم (٤٣) لسنة ٢٠٠٦م^٢ في شأن انضمام دولة الإمارات العربية المتحدة لاتفاقية نيويورك للاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها؛ وبالمرسوم الاتحادي رقم (٥٣) لسنة ١٩٩٩م^٣ في شأن اتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي، والجدير بالذكر أن أغلب تشريعات الدول العربية قد وضعت المواد المعلنة بالتحكيم والعقبات المتعلقة به في قوانين المرافعات الحديثة، ويمكن القول أن التحكيم في دولة الإمارات العربية المتحدة أصبح

^١ القانون الاتحادي رقم (٦) لسنة ٢٠١٨م بشأن التحكيم.

^٢ المرسوم الاتحادي رقم (٤٣) لسنة ٢٠٠٦م بشأن انضمام دولة الإمارات العربية المتحدة لاتفاقية نيويورك.

^٣ المرسوم الاتحادي رقم (٥٣) لسنة ١٩٩٩م بشأن اتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي.

ذات أهمية كبيرة لإسهامه في سياسة الإصلاح الاقتصادي التي تستهدف تهيئة المناخ الاستثماري وجذب رؤوس الأموال التعاقدية.

ويعد الإقبال الكثيف من المتعاملين بالتجارة الدولية في حسم خلافاتهم الناتجة عن تعاملهم في هذا المجال عن طريق التحكيم الدولي خير برهان لتأكيد ذلك، فعقود التجارة الدولية لا تخلو من أي شرط يتم بموجبه اتباع التحكيم عند حدوث نزاع يتعلق بتنفيذ أو تفسير هذا العقد.

ولا شك أن التحكيم يستند في الأساس إلى إرادة الطرفين^٤، فالطرفان المتنازعان هما اللذان يقومان باختيار الأشخاص الذين يتولون مهمة الفصل في المنازعات من خلال التحكيم، وهؤلاء يسمون بهيئة التحكيم أو المحكمين، إذ إن مكان التحكيم والقواعد القانونية الواجبة التطبيق على إجراءات التحكيم وموضوع النزاع هو من حرية اختيار طرفي التحكيم، كل هذه الأمور تجعل جميع الأطراف على ثقة من أن نزاعهم سوف يتم تسويته بشكل عادي وقانوني، الأمر الذي يجعل تنفيذ الحكم التحكيمي يتم على أساس طوعي في أغلب الأحوال.

ولا يمكن للقضاء أن يتسم بالمرونة عند تشابك وزيادة المنازعات بسبب طبيعته الملزمة بقواعد شكلية منضبطة واعتباره الوسيلة الأصلية لفض المنازعات، فقد لبي التحكيم تلك الخاصية منسجماً مع التطور بمرونة دون أن يتقيد بالضوابط الشكلية؛ سعياً إلى أن الحلول تتحقق على أسس من المرونة التي تختلف عن القضاء العادي.

^٤ أحمد، علاء النجار حسانين. ٢٠٢٢. نطاق الالتزام بالسرية في التحكيم التجاري الدولي دراسة مقارنة. القاهرة: دار التعليم الجامعي.

١.٢ مشكلة الدراسة:

على الرغم من الجهود المبذولة في محاولة فض المنازعات التي تتعلق بالعقود التجارية والاستثمارية على النطاق الدولي، إلا أنه هناك بعض المشكلات التي تتعلق بالعقبات التي تقف حائلاً دون تنفيذ قرارات التحكيم الدولي في منازعات الاستثمار الأجنبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك نتيجة للنهج الصارم الذي تتبعه محاكم الإمارات العربية المتحدة لفرض قرارات التحكيم الدولي والاعتراف بها مما يضر بمصالح المتنازعين استثمارياً على المستوى الدولي، كما إن النهج الحرفي للقضاة يؤثر أيضاً على إنفاذ القرارات الاستثمارية لقوانين التحكيم الدولي.

وفي هذا الشأن نجد أن هناك عدداً من القضايا التي طرحت أمام محاكم التحكيم الإماراتية، ومن أمثلتها النزاع بين شركة "ماكستيل" الدولية ضد "ايرميك دبي ل.ل.سي"، حيث تم إنفاذ هذه القضية من قبل محكمة دبي في عام ٢٠١١، وقد اقتصر اختصاص المحكمة على ضمان عدم خرق القرارات للمرسوم الاتحادي رقم (٤٣) لعام ٢٠٠٦م^٥ الذي صدقت الإمارات من خلاله على اتفاقية نيويورك، كما تم عرض النزاع بين شركة الإنشاءات الدولية "سي.سي. أي" ووزارة الري/حكومة جمهورية السودان الديمقراطية على محكمة التمييز بدبي، وذلك للفصل في النزاع بين الجهتين، وذلك في إطار الطعن المقدم لها رقم (١٥٦) لسنة ٢٠١٣م^٦ طعن مدني، بشأن الحكم المطعون فيه الصادر بالاستئناف رقم (٤٠/٢٠١٣) استئناف مدني بتاريخ ٣١-٠٣-٢٠١٣م، وهنا قامت المحكمة بإنفاذ قرارات التحكيم التي أقرتها في اتفاقية نيويورك لعام ٢٠٠٦م.

^٥ المرسوم الاتحادي رقم (٤٣) لعام ٢٠٠٦م الذي صدقت الإمارات من خلاله على اتفاقية نيويورك.

^٦ الطعن المقدم رقم (١٥٦) لسنة ٢٠١٣ طعن مدني، بشأن الحكم المطعون فيه الصادر بالاستئناف رقم (٤٠/٢٠١٣) استئناف مدني بتاريخ ٣١-٠٣-٢٠١٣.

ويمكن إيجاز بعض من المشكلات التي تتعلق بالدراسة، حيث تلخص المشكلة الرئيسية للدراسة في القصور في القوانين الوطنية بتلبية المتطلبات لمنازعات التجارة الدولية، وحجية ذلك في دولة الإمارات العربية المتحدة القضية رقم (٢٧٨) من سنة قضائية، والتي تتمحور حول نزاع قائم بين شركة تأمين والمؤمن، حيث رفع الأخير دعوى أمام المحكمة الابتدائية الاتحادية، وطلب من المحكمة تعيين محكم على أساس أن الشروط العامة المطبوعة لسياسة التأمين تتضمن شرط التحكيم، وقد اعترضت شركة التأمين على طلب المؤمن، وأوضحت أن شرط التحكيم لاغٍ وباطل استنادًا إلى المادة (١٠٢٨) من لجنة مكافحة الإرهاب بدولة الإمارات العربية المتحدة، حيث لم يخطط لها في اتفاق خاص منفصل عن الشروط المطبوعة العامة لسياسة التأمين، ورفضت المحكمة الابتدائية الاتحادية، والمحكمة الاتحادية للاستئناف دفاع شركة التأمين، وبناءً على ذلك، قبل طلب شركة التأمين بتعيين محكم.

وقد تم تصعيد هذا النزاع إلى المحكمة الاتحادية العليا، التي أصدرت وأكدت أن أي شرط تحكيم يرد في الشروط العامة المطبوعة لسياسة التأمين سيكون باطلاً ولاغياً، حيث ينطبق قانون المعاملات المدنية الإماراتي على النزاع، ومع ذلك إذا لم يتم تحكيم النزاع الذي نشأ عن عقد التأمين من قبل قانون المعاملات المدنية الإماراتي، ولكن يحكمها قانون المعاملات الإماراتي التجاري، حينها شرط التحكيم المنصوص عليها في سياسة التأمين سيكون ساري المفعول، حتى وإن لم يكن واردًا في اتفاق خاص منفصل عن الشروط العامة المطبوعة لسياسة التأمين، وهذا يدل على أن هناك قصورًا في تطبيق قوانين التحكيم على جميع القضايا التي يتم عرضها على محاكم دولة الإمارات العربية المتحدة المختصة بالتحكيم.

وهذا يرجع إلى عدم القدرة على التنبؤ باتجاهات المحاكم في الاعتراف والتنفيذ، على الرغم من أنها تظهر علامة على التقدم، وتتم هذه الدراسة بالبحث في تطور القضايا والنظام البيئي القضائي العام على الاعتراف والتنفيذ.

وهذه القضية تندرج تحت تلك العقبات التي تعترض التحكيم غير العقبات الأخرى، وهي تختص بحالة إذا ما وضعت الدول الأجنبية شرطها بأن يتم تحقيق كل الإجراءات الخاصة بالقضاء والإدارة المحلية قبل خضوعها للتحكيم، وحجج ذلك في دولة الإمارات العربية المتحدة الطعن رقم (٢٠٢٠) لسنة ٢٠١٦م^٧ بشأن النزاع بين شركة (ملتيلكس للإنشاءات ل.ل.سي)، (إيمك للمقاولات الكهروميكانيكية ل.ل.سي)، والذي تمحور حول بدء إيمك الإجراءات في محاكم دبي البرية، حيث بدأت شركة (ملتيلكس) تحكيمًا بين مركز دبي المالي العالمي ومحكمة لندن للتحكيم الدولي، وتقدمت بطلب إلى محاكم مركز دبي المالي العالمي لإصدار أمر قضائي مضاد للدعاوى يمنع (إيمك للمقاولات) من اتخاذ أي خطوات أخرى في محاكم دبي البرية، ووقف الإجراءات التي بدأت هناك، وفي هذا الصدد أيد القاضي اتفاق تحكيم بين مركز دبي المالي العالمي وهيئة لندن للتحكيم الدولي، وقيد شركة (إيمك للمقاولات) من متابعة الإجراءات في المحاكم البرية في دبي، وهذا الأمر الذي يمكن أن يؤدي في حالة انتهاكه إلى إصدار غرامات وحتى السجن، حيث حرصت محكمة مركز دبي المالي الدولي على رسالة واضحة مفادها أنه يجب احترام اتفاقيات التحكيم التي تنص على مقعد مركز دبي المالي العالمي.

ومثال على ما سبق، يوجد في المادة (٦٥) من اتفاقية واشنطن التي تمت في عام ١٩٦٥م^٨، والتي كان تنص في الاتفاقية على: "أن يعطى الحق بشكل صريح للدول المشتركة في الطلب وبالأخص

^٧ الطعن رقم (٢٠٢٠) لسنة ٢٠١٦م بشأن النزاع بين شركة (ملتيلكس للإنشاءات ل.ل.سي)، (إيمك للمقاولات الكهروميكانيكية ل.ل.سي).

^٨ المادة (٦٥) من اتفاقية واشنطن التي تمت في عام ١٩٦٥م.

تحقيق كل الإجراءات المعنية شريطة لقبولها التحكيم"، حيث إن التعديل الذي تم بموجب المادة (٦٥) أنشئ طبقاً لاتفاقية البنك الدولي لتسوية المنازعات الاستثمارية بين الدول ومواطني الدول الأخرى التي دعا إلى إبرامها البنك الدولي للإنشاء والتعمير، حيث دخلت حيز التنفيذ بتاريخ ١٤ أكتوبر لعام ١٩٦٦م.

أما المشكلة المساعدة فتتمثل في السياسة العامة للدولة حفاظاً على مصالحها الخاصة، ويقصد بها مجموعة القرارات المرتبطة ببعضها، والتي تقوم جهة بعينها، أو مجموعة جهات سياسية بإصدارها بهدف تحقيق الغايات المراد تحقيقها، وهي وسيلة تقوم من خلالها الحكومات بتلبية حاجات الدولة على المستويين الداخلي والخارجي، ولعل حجية ذلك في دولة الإمارات العربية المتحدة النقض رقم (١٥٠) لسنة ٢٠١٤م، بشأن النزاع القائم بين شركاء شركة ذات مسؤولية محدودة في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث قدم أحد الشركاء دعوى تحكيم ضد الشركاء الآخرين، بصفتهم الشخصية، دون إشراك الشركة، واعتمد المدعي على بند التحكيم المنصوص عليه في النظام الأساسي للشركة، حيث طلب المدعي من المحكمين أن يأمرُوا بسحبه من الشركة، وأن يأمرُوا الشركاء المتبقين، بصفتهم الشخصية، بدفع قيمة أسهمه والمبالغ المستحقة التي تضمنت الأرباح والقيمة السوقية لسمعة الشركة وما إلى ذلك، وقد أشار المدعي عليهم بأن هيئة التحكيم تفتقر إلى الاختصاص القضائي لمراجعة النزاع القضائي، ورفضت هيئة التحكيم دفاع المدعي عليهم، وحصل المدعي على قرار بالتحكيم لصالحه، وبالتالي فهو قد قدم دعوى أمام محكمة دبي الابتدائية للتصديق على قرار التحكيم، وقدم المدعي عليهم دعوى مضادة لإلغاء قرار التحكيم، وصدقت المحكمة الابتدائية ومحكمة الاستئناف على قرار التحكيم، وتم تصعيد النزاع المتعلق بالتصديق على قرار التحكيم إلى محكمة التمييز في دبي.

وأصدرت المحكمة قرارها بأن الأحكام المنصوص عليها في قانون الشركات الإماراتي في أرقام المواد (٢١٨ و ٢٢٢ و ٣٢٢)^٩ هي قواعد إلزامية تتعلق بالسياسة العامة، وأشارت محكمة النقض إلى أن مطالبة صاحب المطالبة لم تكن موجهة إلى الشركاء بصفتهم الشخصية؛ لأن المطالبة كانت موجهة إلى الشركة، ومع ذلك لم يقيم المدعي بإشراك الشركة، وأبرزت محكمة التمييز كذلك، أن مسؤولية الشركاء تقتصر على حصصهم في الشركة ما لم يرتكبوا احتيالا أو خطأ فادحا، وهذه قواعد إلزامية مرتبطة بالسياسة العامة، وبالتالي لا يمكن أن تكون هذه الأحكام موضوعا للتسوية الودية ولا التحكيم، وبناء على ذلك، قررت محكمة النقض إلغاء حكم الاستئناف، وبناءً عليه، قررت إلغاء قرار التحكيم، حيث لم يكن لدى المحكمين سلطة مراجعة النزاع واتخاذ قرار بشأنه؛ لأنه يخضع لقواعد إلزامية تتعلق بالسياسة العامة، وهذا يدل على وجود مشكلات في تطبيق أحكام التحكيم بدولة الإمارات العربية المتحدة بسبب السياسة العامة للدولة.

وتتعلق المشكلة المساعدة الأخرى بالصعوبات التي تعوق دون تنفيذ قرارات التحكيم الدولي بشكل عام، وفي دولة الإمارات بشكل خاص تتمثل في سلوك المحكم وأهليته، ومدى اقتناع الدول والمنظمات والشركات بجدوى التحكيم الدولي، بالإضافة إلى الأمور التي تتعلق بالإجراءات القضائية، وحجية ذلك في دولة الإمارات العربية المتحدة نجد أن الطعن رقم (٠٣٨) لعام ٢٠١٨ م^{١٠} المقدم إلى محاكم مركز دبي المالي العالمي، في النزاع القائم بين شركة (فيدكس إكسبريس إنترناشيونال) ضد شركة (عبد اللطيف جميل للنقل المحدودة) لأسباب مالية، ونجد هنا أن القاضي قد قام برفض طلب شركة (فيدكس إكسبريس إنترناشيونال) للحصول على جلسة الاستماع إلى طلب "يو. إس. سي ٢٨" أمام "أ. إس. أي"، وهو رفض غير مبرر، حيث اعتمد القاضي في حكمه على أن اختبار الانتصاف غير

^٩ قانون الشركات الإماراتي في أرقام المواد (٢١٨ و ٢٢٢ و ٣٢٢).

^{١٠} الطعن رقم (٠٣٨) لعام ٢٠١٨ م المقدم إلى محاكم مركز دبي المالي العالمي.

التعاقدية من "أ. إس. أي" هو أن الإجراءات الأجنبية للمدعى عليه في الأمر القضائي ينبغي أن تكون "معرضة وقمعية"، أو غير معقولة على نطاق أوسع، وهو ما يعد دليلاً على وجود خلل في سلوك المحكم وأهليته.

والجدير بالذكر أنه بالرغم من انضمام دولة الإمارات العربية المتحدة في عام ٢٠٠٦م إلى اتفاقية نيويورك لسنة ١٩٥٨م بشأن الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها، إلا أن محاكم دولة الإمارات العربية المتحدة مازالت متحفظة في تطبيق أحكام الاتفاقية، بل إنها مازالت تقوم على تطبيق الشروط التي تم إقرارها في المادة (٢٣٥) من قانون الإجراءات الإماراتي رقم (١١) لسنة ١٩٩٢م^{١١}، والتي تعرقل من خلالها تنفيذ الأحكام الأجنبية في حالة عدم توافر الاختصاص المناسب لدى هيئة التحكيم في مكان التحكيم، أو إذا كان هناك خطأ مادي في حكم المحكمين، أو في حالة عدم إخطار أو تمثيل الأطراف بشكل صحيح في إجراءات التحكيم الأجنبية، وأخيراً إذا خالف الحكم الأجنبي لحكم سابق في الإمارات.

ومنذ عام ٢٠١١م ظهر عدد قليل من القضايا التي تم عرضها على المحاكم الإماراتية المختصة بالتحكيم الدولي، أما المشكلة المساعدة هنا وهي الصعوبات التي تواجه القضاء الإماراتي والخاصة بتحفظ دولة الإمارات العربية المتحدة في إنفاذ قرارات التحكيم، أو لوجود العديد من العقوبات التي تواجه التحكيم الدولي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وتظهر حجية هذه المشكلة في أن القضايا المعروفة التي قامت المحاكم الإماراتية المختصة بالتحكيم الدولي بالبت فيها بدأت بالظهور منذ عام ٢٠١١م، ومن أمثلتها النزاع بين شركة "ماكستيل" الدولية ضد "ايرميك دبي ل.ل.سي"، حيث تم إنفاذ هذه القضية من قبل محكمة دبي في عام ٢٠١١م،

^{١١} المادة (٢٣٥) من قانون الإجراءات الإماراتي رقم (١١) لسنة ١٩٩٢م.

والتي حرصت المحكمة من خلالها على تنفيذ أحكام اتفاقية نيويورك التي صدقت عليها دولة الإمارات العربية المتحدة في عام ٢٠٠٦م، وتزايد اللجوء إلى التحكيم من قبل المحاكم الإماراتية المختصة بالتحكيم الدولي في السنوات الأخيرة، ومثال على ذلك، الطعن المقدم إلى محكمة التمييز بدبي رقم (٢٣٦) لسنة ٢٠٢٠م^{١٢}؛ بسبب النزاع القائم بين (الشركة الإسلامية العربية للتأمين ش.م.ع)، وشركة (نيون لندن ذ.م.م)، وقد التزمت دولة الإمارات العربية المتحدة في هذه القضية بما أقره قانون التحكيم الاتحادي رقم (٦) لسنة ٢٠١٨م^{١٣}.

ونتيجة لتزايد مشكلة العقوبات في تنفيذ قرارات التحكيم الدولي الخاصة بمنازعات الاستثمار الأجنبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، الأمر الذي استلزم ضرورة الكشف عن تلك العقوبات، وتفعيل الجهود بدولة الإمارات العربية المتحدة لمواجهتها والحد منها، وذلك ممكن أن يتطلب مستقبلاً إنشاء محكمة إماراتية تختص بحل هذه المشكلات، أو إنشاء محكمة جديدة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي ككل لمحاولة تلاشي المنهج الصارم والعمل على إنفاذ قوانين التحكيم الدولية بشكل سهل ويسير.

والجدير بالذكر أن قضايا التحكيم تتزايد في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث إن جوهر المشكلة هو عدم القدرة على التنبؤ من حيث النهج التفسيري للسياسة العامة التي تتعلق بقييم دولة الإمارات العربية المتحدة.

وبالإضافة إلى ذلك، يوجد تأثير في إبراز عواقب عدم تنفيذ قرارات التحكيم الدولية في منازعات

الاستثمار الأجنبي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

^{١٢} الطعن المقدم إلى محكمة التمييز بدبي في رقم (٢٣٦) لسنة ٢٠٢٠م بسبب النزاع القائم بين (الشركة الإسلامية العربية للتأمين ش.م.ع) و(شركة نيون لندن ذ.م.م).

^{١٣} قانون التحكيم الاتحادي رقم (٦) لسنة ٢٠١٨م.

وبناءً على ذلك، يمكن تحديد مشكلة الدراسة من خلال التساؤل الرئيسي التالي وهو: ما العقبات

والتحديات في تنفيذ قرارات التحكيم الدولي في منازعات الاستثمار الأجنبي بدولة الإمارات العربية المتحدة؟

١.٣ أسئلة الدراسة:

١- كيف تقوم دولة الإمارات العربية المتحدة بتنفيذ اتفاقية نيويورك ١٩٥٨م بشأن الاعتراف بقرارات

التحكيم الأجنبية وتنفيذه في قضايا التحكيم الدولي؟

٢- ما هو الإطار القانوني المناسب الذي يمكن أن يعزز الإطار الشرعي بإنفاذ والاعتراف بقرارات

التحكيم في الإمارات العربية المتحدة؟

٣- ما هي العوامل التي أدت إلى عدم تنفيذ قرارات التحكيم الدولي في منازعات الاستثمار الأجنبي في

دولة الإمارات العربية المتحدة؟

٤- كيف يمكن تحديد صعوبات تنفيذ قرارات التحكيم الدولي في منازعات الاستثمار لوضع حلول لها

في دولة الإمارات العربية المتحدة؟

١.٤ أهداف الدراسة:

١- بيان دور دولة الإمارات العربية المتحدة بتنفيذ اتفاقية نيويورك ١٩٥٨م بشأن الاعتراف بقرارات

التحكيم الأجنبية وتنفيذها.

٢- تحليل التحكيم الذي يختص بتعزيز الإطار الشرعي بإنفاذ قرارات التحكيم في منازعات الاستثمار

الأجنبي في القانون الإماراتي.

٣- التعرف على العوامل التي أدت إلى عدم تنفيذ قرارات التحكيم الدولي في منازعات الاستثمار

الأجنبي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

٤- التعرف على أهم صعوبات تنفيذ قرارات التحكيم الدولي في منازعات الاستثمار بدولة الإمارات العربية المتحدة.

١.٥ أهمية الدراسة:

جاءت الدراسة بعنوان: "العقبات التي تواجه تنفيذ قرارات التحكيم الدولي في منازعات الاستثمار الأجنبي بدولة الإمارات العربية المتحدة"، وتم تحديد هذا الموضوع طبقاً للعديد من الأسباب التي تعكس أهمية موضوع الدراسة من الناحية النظرية، والناحية العملية، وكذلك الأهمية على المستوى الدولي والوطني، ويمكن إيضاح ذلك من خلال مايلي:

١- أهمية وخطورة تنفيذ قرارات التحكيم الدولي بما يخص منازعات الاستثمار الأجنبي، وكيفية التغلب على عقباته التي تحول دون تحقيق أهدافه في دولة الإمارات العربية المتحدة وما يتبع تلك المشكلة من عواقب قانونية وحنائية في النطاق الدولي والنطاق المحلي.

٢- تتضح أهمية التغلب على عقبات التحكيم في القانون الدولي في كون التحكيم يعبر عن الرضا الصريح لأطراف النزاع ويعود بنجاحه على المستوى الدولي إلى سرعة الإجراءات التي يتميز بها مقارنة مع القضاء العادي، إضافة إلى أنه يعبر عن التوازن بين القطاع الخاص والقطاع العام الذي يضمن مثاليته.

٣- أهمية التحكيم، حيث يحقق عدالة خاصة تهدف إلى حل النزاعات التجارية على المستوى الدولي والتي تم تقديمها من الأطراف المتنازعة في إطار احترام مبادئ القانون الدولي.

٤- تتضح أهمية الدراسة في بيان أهميتها بالنسبة للحكومة وواضعي السياسات والمشرعين وأصحاب المصلحة في تنفيذ قرارات التحكيم الدولي لحل العقبات الاستثمارية التي تقف دون تقدم

الاستثمار الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

٥- تكمن أهمية الدراسة من الناحية العملية في أن تطور التحكيم التجاري الدولي قد أظهر بشكل واضح قصور القوانين الوطنية الإماراتية عن تلبية متطلبات منازعات التجارة الدولية، وبناءً على ذلك، ظهر دور المعاهدات الدولية والتي من أهمها اتفاقية نيويورك للاعتراف وتنفيذ أحكام التحكيم لعام ١٩٥٨م، وكذلك معاهدة واشنطن لتسوية منازعات الاستثمار لعام ١٩٦٥م، بالإضافة إلى العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والإقليمية الأخرى.

٦- توضيح مدى أهمية دراسة العقبات في تنفيذ قرارات التحكيم الدولي، والعمل على وضع حلول لهذه العقبات والتحديات؛ وذلك لأن نظام التحكيم الدولي يعمل على تحقيق الحلول الذاتية التي تلائم معاملات وعقود التجارة الدولية عن طريق إرساء بعض العادات والقواعد التي لا نظير لها في الأنظمة القانونية الوضعية، بل ويعمل على الإسهام في إرساء بعض القواعد التي لا نظير لها في الأنظمة القانونية الوضعية، بحيث يصبح القانون الموضوعي للتجارة الدولية أساسًا لحل منازعات التجارة الدولية.

٧- تم ربط التشريعات الدولية التي تحتم بضرورة تنفيذ قرارات التحكيم الدولي بالتشريعات في دولة الإمارات العربية المتحدة والاتفاقيات بشكل مباشر، فتلتزم الدول التي وقعت على اتفاقية نيويورك لسنة ١٩٥٨م واتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي بالمرسوم الاتحادي رقم (٥٣) لسنة ١٩٩٩م بضرورة اتباع القوانين والتشريعات التي حددتها تلك الاتفاقيات.

وعلاوة على ذلك، فإن الاتفاقيات الدولية التي تم الاتفاق عليها ونشرها طبقاً للأوضاع القانونية التي تم إقرارها تعتبر مرجعاً مهماً للقواعد القانونية في دولة الإمارات العربية بصفة خاصة، وذلك بسبب ما تتمتع به الاتفاقيات الدولية من إلزام قانوني طبقاً لما ينص عليه القانون الاتحادي رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٦م في شأن التعاون القضائي الدولي في المسائل الجنائية.

٨- أما عن أهمية دراسة أثر التحكيم في منازعات الاستثمار الأجنبي في دولة الإمارات - محل الدراسة

- فمن الطبيعي أن تسير خصومة التحكيم في تتابع لإجراءاتها بصورة منطقية وسليمة أمام هيئة

التحكيم، إلى أن تصدر حكمها المنهي للنزاع بين طرفيه، وأثناء سيرها قد تتعرض إلى عقبات

وعوارض تؤثر على سريان الخصومة، كعارض يلم بأحد الخصوم فيجعله غير قادر على استعمال

حقه في الدفاع، أو في مسائل تثار لا تستطيع هيئة التحكيم الفصل فيها، وهذه العقبات قد

تؤدي إلى وقف الخصومة أو انقطاعها أو شطبها، فما دور هيئة التحكيم في منازعات الاستثمار

الأجنبي؟ وما مدى ولايتها على ذلك؟ وهو ما يعزز ضرورة التصدي لعوارض التحكيم في

منازعات الاستثمار الأجنبي، ومن ثم بيانها وأحكامها، والطعن فيها في مراحلها المختلفة، سواء

الاستئناف أو النقض، على وجه يبين أهمية دراستها، وتناولها بالبحث والتحليل.

وبناءً على ذلك، أتاح الباحث مساحة لدراسة هذا الموضوع وتبعاته على الجانب الوطني

والمجتمع العالمي، واتخذ الباحث مرجعاً مهماً يكمن فيما قدمته اتفاقية نيويورك لعام ١٩٥٨م

والبروتوكولات التي تلت تلك الاتفاقية، وقد شملهم بالبحث والتدقيق والتحليل والتعليق.

وقد استعانت الدراسة بمجموعة من التشريعات الدولية التي تهتم بقضايا الاستثمار في التحكيم

الدولي، وذلك في إطار البحث في السياسات التشريعية الدولية التي تتبعها الدول والجهود لمكافحة

النزاعات التجارية الاستثمارية، والتي انضمت إليها دولة الإمارات العربية المتحدة مؤيدة لقرارات وقوانين

المجتمع الدولي بشأن وضع آليات للحد من هذه النزاعات التجارية لتشجيع الاستثمار.

٩- نتوخى من الدراسة أن تكتسب أهمية علمية، إذ إنها ستعد لمناقشة آليات للتغلب على العقبات في

تنفيذ قرارات التحكيم الدولي بدولة الإمارات العربية المتحدة في ظل القانون الدولي، فقد أصبح

التحكيم هو الوسيلة الطبيعية لحل المنازعات التجارية الدولية، لذلك أعلنت هيئات ومؤسسات

التحكيم بوضع القواعد والقوانين المنظمة له في لوائحها، كما عقدت الاتفاقيات المنظمة للتحكيم التجاري الدولي أو لبعض جوانبه، كالتحكيم في منازعات الاستثمار الأجنبي.

١.٦ حدود الدراسة:

١.٦.١ الحدود الموضوعية: تناولت هذه الدراسة العقبات في تنفيذ قرارات التحكيم الدولي بدولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك من خلال ما أقرته المعاهدات والاتفاقيات الدولية، وما تضمنته التشريعات الوطنية من قوانين تنظم هذا الموضوع، والتي تتمثل في اتفاقية نيويورك والقانون النموذجي للأمم المتحدة، وقوانين التحكيم الإماراتية، بالإضافة إلى قوانين الدعاوي والقضايا الإماراتية بشأن هذه المسألة.

١.٦.٢ الحدود المكانية: ويتضح من العنوان أن حدود الدراسة تمركزت حول العقبات في تنفيذ قرارات التحكيم الدولي بدولة الإمارات العربية المتحدة من خلال دراسة تطبيقية، بما يحتويه من تشريعات قانونية تشكل محاوره ومتطلباته.

١.٦.٣ الحدود الزمانية: وذلك بالتركيز على مواقيت تشريعات وقرارات التحكيم الدولي، والتركيز على اتفاقية نيويورك في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتطورها في عام ٢٠٠٦م، وبعد عام ٢٠٠٦م حتى ٢٠٢٢م.

١.٧ منهجية الدراسة:

يتبع الباحث مجموعة من المناهج العلمية التي تتفق مع طبيعة هذه الدراسة، وذلك بهدف وصف المشكلة وأبعادها القانونية، وتحليلها في ظل قواعد القانون الدولي الذي يختص بدراسة العقبات التي تواجه قرارات التحكيم الدولي، من خلال ما يلي:

١.٧.١ المنهج التحليلي: إن المنهج التحليلي يتناسب مع الموضوع ويسهم في الوصول إلى

المعرفة الدقيقة والتفصيلية بشأن الوقوف على المشكلة، ويقدم تحليلاً شاملاً لقضية العقبات التي تواجه تنفيذ قرارات التحكيم في منازعات الاستثمار الأجنبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك من خلال النصوص القانونية والقضايا وتفسير القوانين المرتبطة بها، وبيان الوضع القانوني لقوانين التحكيم في منازعات الاستثمار الأجنبي، وتحديد معوقات تطبيق قرارات التحكيم في منازعات الاستثمار الأجنبي بدولة الإمارات العربية المتحدة.

١.٧.٢ المنهج المقارن: هو ذلك المنهج الذي يعتمد على المقارنة في دراسة الظاهرة، حيث يبرز أوجه الاتفاق والاختلاف فيما بين ظاهرتين أو أكثر، وسيعتمد الباحث من خلال ذلك على مجموعة من الخطوات من أجل الوصول إلى الحقيقة العلمية المتعلقة بالظاهرة المدروسة، حيث تم استخدام المنهج المقارن الذي اعتمد عليه الباحث في بيان قانون التحكيم الإماراتي من ناحية، والتشريعات الأخرى والمعاهدات وأنظمة التحكيم الدولية من ناحية أخرى؛ ومحاولة الاستفادة منها في إنفاذ قوانين التحكيم الدولي في وضع حلول ونتائج لحل هذه المشكلات بطريقة جذرية.

١.٧.٣ المنهج الميداني: وذلك بإلقاء الضوء على التطبيقات الميدانية في التحكيم، والتي

وضعت لمواجهة المشكلات التي تتعلق بالتحكيم على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي، واستنباط الحلول والنتائج والتوصيات التي تخص العقبات في تنفيذ قرارات التحكيم الدولي في منازعات الاستثمار الأجنبي، وقام الباحث بجمع المعلومات من الأفراد كالمحكمين الممارسين، ورجال الأعمال، والقضاة، ومركز دبي المالي العالمي، وسوق أبوظبي العالمي.

١.٨ الدراسات السابقة:

١.٨.١ الرسائل العلمية:

١. دراسة (الزعاوي، ٢٠٢١) ^{١٤}:

هدفت الدراسة إلى: التعرف على التحكيم في منازعات الاستثمار الأجنبي في دولة الإمارات العربية المتحدة، واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي، والمنهج المقارن.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها: أن التحكيم من النظم القديمة؛ حيث ترجع جذوره التاريخية إلى القدم، وقد عرفت الدول العربية بما فيها دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية التحكيم بشكله البدائي، ففي مصر كان يتم الاحتكام إلى حكماء البلدة، وفي الإمارات يتم الاحتكام إلى شيخ القبيلة، كما ترجع بدايات ظهور التحكيم إلى بداية العصور والمجتمعات، فكان التحكيم عادة مثبتة بين التجار، كما وجد في القانون الروماني العادي، فقد اعتبر التحكيم قمة تطور المجتمع الروماني، مع أنه كان يلجأ إليه اختياريًا، وليس جبرًا، كما عرف التحكيم في زمن القوافل الصحراوية أيام "ماركو بولو"، ولم يكن للتحكيم في هذه الفترة تنظيم تشريعي.

ولقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسة السابقة في التعرف على كيفية التحكيم في منازعات الاستثمار الأجنبي في دولة الإمارات العربية المتحدة، كما اتفقت الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في التعرف على أنظمة التحكيم الدولي واستخدامها في دولة الإمارات، فالدراسة الحالية قامت أيضًا بالتعرف على قرارات التحكيم الدولي في منازعات الاستثمار الأجنبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، أما

^{١٤} سعيد عيسى ناصر الزعاوي ٢٠٢١. التحكيم في منازعات الاستثمار الأجنبي في دولة الإمارات العربية المتحدة. (رسالة دكتوراه). المنصورة. جامعة المنصورة.

وجه الاختلاف بين الدراستين، فنجد أن الدراسة السابقة تناولت التحكيم في منازعات الاستثمار الأجنبي في دولة الإمارات العربية المتحدة، في حين أن الدراسة الحالية تناولت العقبات في تنفيذ قرارات التحكيم الدولي في إطار المنازعات التي تحدث بدولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك في إطار دراسة تطبيقية، لم تتناولها الدراسة السابقة.

٢. دراسة (الشديفات، ٢٠١٩) ^{١٥}:

هدفت الدراسة إلى: التعرف على تنفيذ أحكام التحكيم الدولي، واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي والميداني، وكذلك المنهج المقارن.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها: وجود قصور في الأثر المترتب على بطلان حكم التحكيم، والتأكيد فيه على أن بطلان حكم التحكيم لا يؤثر على بقاء اتفاق التحكيم قائماً طالما لم يمس حكم التحكيم صحة اتفاق التحكيم أسوة بالمشرع المصري.

ولقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسة السابقة في التعرف على تنفيذ أحكام التحكيم الدولي، كما اتفقت الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في التعرف على النظم المستخدمة في برامج التحكيم الدولي المستخدمة حالياً على المستوى العالمي، فالدراسة الحالية أيضاً تقوم بالتعرف على قرارات التحكيم الدولي في منازعات الاستثمار الأجنبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، أما وجه الاختلاف بين الدراستين، فنجد أن الدراسة السابقة تناولت أطر تنفيذ أحكام التحكيم الدولي، في حين أن الدراسة الحالية تناولت العقبات في تنفيذ قرارات التحكيم الدولي في إطار المنازعات التي تحدث بدولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك في إطار دراسة تطبيقية.

^{١٥} محمد حابس الشديفات ٢٠١٩. تنفيذ حكم التحكيم التجاري الدولي. (رسالة ماجستير). الأردن. جامعة آل البيت.

٣. دراسة (أوانا جالين استيلين، ٢٠١٧)^{١٦}:

هدفت الدراسة إلى: الوصول إلى فهم واضح وواقعي لوظيفة التحكيم الدولي في الاستثمار في الوقت الحالي والعوامل المستقبلية المؤثرة على تلك العملية، وذلك بدءًا بالجدال القائم على قرارات الاستثمار، وقد استخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي للوصول إلى فهم أكبر لمشكلة الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: أن المحاكم في التحكيم الاستثماري تشير بشكل متزايد إلى القضايا السابقة وتناقشها وتعتمد عليها في الغالب، كما أصبح تحليل العدد المتزايد من السوابق أكثر تفصيلاً، بينما يمثل البحث عن الاتساق والتوحيد والمعاملة المتساوية والقدرة على التنبؤ الاعتبارات الدافعة للممارسة الحالية، كما يبدو أن ظاهرة إنشاء القواعد من خلال قرارات التحكيم ضرورية في مجال ذي أهمية عامة كبيرة، حيث لم يتم تطوير القانون بشكل جيد بعد، مثل قانون الاستثمار الدولي، وبالإضافة إلى ذلك، فإن الرغبة في الاعتراف بسوابق التحكيم على نطاق واسع كسلطة أساسية ومقنعة أو ربما التزام قانوني في القرار.

ولقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسة السابقة في الوصول إلى فهم واضح وواقعي لوظيفة التحكيم الدولي في الاستثمار في الوقت الحالي؛ والعوامل المستقبلية المؤثرة على تلك العملية، كما اتفقت الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في التعرف على التحكيم الدولي وفهمه مجال الاستثمار خاصة، فالدراسة الحالية قامت أيضاً بالتعرف على قرارات التحكيم الدولي في منازعات الاستثمار، أما وجه الاختلاف بين الدراستين، فنجد أن الدراسة السابقة تناولت طرق التحكيم الدولي في الاستثمار بشكل

¹⁶Oana-Jeanina Astilean. 2017. *what is the future of president in investment arbitration*. (Master Thesis). International and European Law. University of Amsterdam. Amsterdam.

عام، في حين أن الدراسة الحالية تناولت العقوبات التي تواجهها دولة الإمارات العربية المتحدة في تنفيذ قرارات التحكيم الدولي.

٤. دراسة (أبو عين، ٢٠١٦)^{١٧}:

هدفت الدراسة إلى: التعرف على التحكيم التجاري الدولي ودوره في تعزيز التجارة الدولية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، والمنهج المقارن.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها: الأمور التي تتعلق بأثر التحكيم التجاري الدولي على القواعد الخاصة بعقود التجارة الدولية سواء كانت تلك الآثار إيجابية لجهة، مبينة وشارحة لنماذج على مستوى شرط التحكيم أو مشاركة التحكيم، ثم كان لا بد من الحديث كتطبيق عملي عن بعض مظاهر التأثير التي أوجدتها قواعد التحكيم التجاري الدولي على مستوى العقود، وعلى مستوى التشريعات الوطنية التي تبنت أغلب القواعد الواردة في التشريعات الدولية الخاصة بالتحكيم التجاري الدولي، وفي أثر قواعد التحكيم التجاري الدولي الخاصة بمسألتي شرط التحكيم ومشاركته، وكيف أن التحكيم التجاري الدولي أسهم في بلورة هاتين المسألتين وبصورة تقرب وجهات النظر وتمنع إلى حد كبير أي خلاف بشأنهما، وخاصة في وضع نماذج لعقود التجارة الدولية، ووجود نماذج لمشاركة التحكيم وشرط التحكيم ما يشكل مساهمة بناءة في هذا الاتجاه.

ولقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسة السابقة في التعرف على التحكيم التجاري الدولي ودوره في تعزيز التجارة الدولية، واستفادت منها أيضاً في المناهج المستخدمة، وخاصة المنهج التحليلي

^{١٧}صلاح الدين قاسم محمد أبو عين ٢٠١٦. التحكيم التجاري الدولي ودوره في تعزيز التجارة الدولية. (رسالة دكتوراه). الأردن. جامعة العلوم الإسلامية العالمية.

والاستقرائي، كما اتفقت الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في التعرف على التحكيم الدولي في إطاره التجاري أو الاستثماري، فالدراسة الحالية قامت أيضًا بالتعرف على قرارات التحكيم الدولي في منازعات الاستثمار الأجنبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، أما وجه الاختلاف بين الدراستين، فنجد أن الدراسة السابقة، تناولت التحكيم التجاري الدولي ودوره في تعزيز التجارة الدولية، في حين أن الدراسة الحالية تناولت العقبات في تنفيذ قرارات التحكيم الدولي في إطار المنازعات التي تحدث بدولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك في إطار دراسة تطبيقية.

٥. دراسة (صدام، ٢٠١٦) :^{١٨}

هدفت الدراسة إلى: التعرف على التحكيم الدولي في منازعات التجارة البحرية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وكذلك المنهج الاستنباطي.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها: أن التحكيم البحري يتميز بكونه نشاطًا بحريًا تعاقديًا، وأن معظم التحكيم البحري تتم بصدد تسوية منازعات النقل البحري بسند شحن أو مشاركة إيجار، كما يفصل التحكيم البحري في كافة المنازعات البحرية الناشئة عن كافة العلاقات البحرية الدولية الخاصة تعاقدية كانت أو غير تعاقدية، وأيا ما كان أشخاصها، بالإضافة إلى أن التحكيم البحري تحكيم حر غالبًا ومؤسسي أحيانًا، وكذلك يتمركز التحكيم البحري الحر والمؤسسي في بعض البلدان البحرية الكبرى نتيجة لعوامل جغرافية وتاريخية واقتصادية مثل لندن ونيويورك وباريس، في حين تغيب المشاركة العالمية المؤثرة في أعمال التحكيم البحري عن باقي دول العالم البحرية، وأن التحكيم البحري تحكيم مستقل بقواعده الإجرائية المتمثلة في لوائح التحكيم البحري المؤسسية والحر.

^{١٨} كحلة صدام ٢٠١٦. التحكيم الدولي في منازعات التجارة البحرية. (رسالة ماجستير). الجزائر. جامعة قاصدي مرباح.

ولقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسة السابقة في التعرف على التحكيم الدولي في منازعات التجارة البحرية، كما اتفقت الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في التعرف على التحكيم الدولي في إطاره التجاري، فالدراسة الحالية قامت أيضًا بالتعرف على قرارات التحكيم الدولي في منازعات الاستثمار الأجنبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، أما وجه الاختلاف بين الدراستين، فنجد أن الدراسة السابقة تناولت التحكيم الدولي ودوره في منازعات التجارة البحرية، في حين أن الدراسة الحالية تناولت العقبات في تنفيذ قرارات التحكيم الدولي في إطار المنازعات التي تحدث بدولة الإمارات العربية المتحدة.

٦. دراسة (قدور، ٢٠١٥) ١٩:

هدفت الدراسة إلى: التعرف على تنفيذ حكم التحكيم الدولي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها: أن العلاقة بين التحكيم والقضاء هي علاقة متكاملة، وأن الرقابة جعلت من أجل الوصول إلى تنفيذ حكم التحكيم بشكل صحيح وحماية له وللنظام العام في دولة التنفيذ؛ وليس للحد من إرادة الأطراف التي تعد الأصل في التحكيم.

ولقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسة السابقة في التعرف على كيفية تنفيذ حكم التحكيم الدولي، واستفادت منها أيضًا في التعرف على خطوات التحكيم وإجراءاتها وكيفية تشغيل لجان التحكيم، كما اتفقت الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في التعرف على أحكام التحكيم الدولي، فالدراسة الحالية قامت أيضًا بالتعرف على قرارات التحكيم الدولي في منازعات الاستثمار الأجنبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، أما وجه الاختلاف بين الدراستين، فنجد أن الدراسة السابقة تناولت أطر تنفيذ حكم

^{١٩}كوثر موسى قدور ٢٠١٥. تنفيذ حكم التحكيم الدولي. (رسالة ماجستير). الجزائر. جامعة قاصدي مرباح.

التحكيم الدولي، في حين أن الدراسة الحالية تناولت العقبات في تنفيذ قرارات التحكيم الدولي في إطار المنازعات التي تحدث بدولة الإمارات العربية المتحدة.

٧. دراسة (محمد، ٢٠١٥):^{٢٠}

هدفت الدراسة إلى: التعرف على التحكيم في منازعات عقود الاستثمار الدولي، واستخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي، والمنهج المقارن.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها: أن القواعد المطبقة في مجال التحكيم في عقود الاستثمار قواعد دولية وتعطي للمحكم الحرية الكاملة في تحديد قانون النزاع وقانون إجراءاته بعد إرادة الأطراف، وتكريس مبدأ الإرادة المشتركة كمبدأ أساسي اعتمده معظم القوانين والاتفاقيات الدولية، كذلك إفراز قواعد خاصة بالتحكيم إلى جانب القوانين المتعلقة بالقانون الدولي المسماة بمبادئ الأمم المتحدة، بالإضافة إلى أن كل حكم تحكيمي دولي صادر في أي دولة يعترف به في الدول الأخرى حسب اتفاقية نيويورك إلا في الحالات الست التي أقرها القانون الجزائري والحالات الخمس التي أقرها القانون الفرنسي.

ولقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسة السابقة في التعرف على التحكيم في منازعات عقود الاستثمار الدولي، كما اتفقت الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في التعرف على موضوع التحكيم الدولي بشكل عام، فالدراسة الحالية قامت أيضاً بالتعرف على قرارات التحكيم الدولي في منازعات الاستثمار الأجنبي بدولة الإمارات العربية المتحدة وأطر تنفيذها، أما وجه الاختلاف بين الدراستين،

^{٢٠} مجول محمد ٢٠١٥. التحكيم في منازعات عقود الاستثمار الدولي. (رسالة ماجستير). الجزائر: جامعة قاصدي مرباح - ورقلة. كلية الحقوق والعلوم السياسية.

فجد أن الدراسة السابقة تناولت التحكيم في منازعات عقود الاستثمار الدولي، في حين أن الدراسة الحالية تناولت العقوبات في تنفيذ قرارات التحكيم الدولي في إطار المنازعات التي تحدث بدولة الإمارات العربية المتحدة.

٨. دراسة (ميدون، ٢٠١٥) ٢١:

هدفت الدراسة إلى: التعرف على إجراءات التحكيم التجاري الدولي، واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي، والمنهج الاستقرائي.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها: تكريس مبدأ حرية أطراف النزاع في اختيار الإجراءات التي تتبع أمام محكمة التحكيم، أي سلطان الإرادة الأطراف، وهم المرجع الأساسي لإجراءات التحكيم، فهو نظام اتفاقي أسامه إرادة الأطراف فإرادتهم يوجد التحكيم وبه ينقضي، بالإضافة إلى أن القرار الصادر من هيئة التحكيم يكتسي بعد صدوره، وقوة الشيء المقضي فيه، إذ إنه قابل للتنفيذ والطعن أمام المحاكم العادية، فحكم المحكمين وإن كان يجوز الحجية بمجرد صدوره ليس له في ذاته القوة التنفيذية التي لا تلحق حكم المحكمين إلا بصدور أمر خاص بها من قضاء الدولة، يسمى بأمر التنفيذ.

ولقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسة السابقة في التعرف على إجراءات التحكيم التجاري الدولي، حيث استفادت أيضاً من كيفية استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وكذلك استخلاص لبعض مفاهيم للتحكيم المتداولة، والتي تتصف مع الدراسة الحالية، كما اتفقت الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في التعرف على التحكيم الدولي في إطاره التجاري، فالدراسة الحالية قامت أيضاً بالتعرف على قرارات التحكيم الدولي في منازعات الاستثمار الأجنبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، أما وجه

^{٢١} رقية ميدون، ٢٠١٥. إجراءات التحكيم التجاري الدولي. (رسالة ماجستير). الجزائر. جامعة قاصدي مرباح.

الاختلاف بين الدراستين، فجد أن الدراسة السابقة تناولت التحكيم التجاري الدولي فقط، في حين أن الدراسة الحالية تناولت العقبات في تنفيذ قرارات التحكيم الدولي في إطار المنازعات التي تحدث بدولة الإمارات العربية المتحدة.

٩. دراسة (عبيدات، ٢٠١٤) ٢٢:

هدفت الدراسة إلى: التعرف على ضوابط تنفيذ حكم التحكيم الأجنبي وإشكالياته من خلال دراسة مقارنة، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج المقارن.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها: أن الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية تجنبت تعريف حكم التحكيم تاركه للفقه والقضاء ليقولوا كلمتهما في هذا المجال، على الرغم مما أورده المادة الأولى للفقرة الثانية من اتفاقية نيويورك من تعريف جزئي لمفهوم الحكم والتحكيم، كذلك تباينت الآراء الفقهية والأحكام القضائية حول تحديد الطبيعة القانونية لحكم التحكيم فظهرت عدة نظريات لتحديد هذه الطبيعة، بالإضافة إلى أن المشرع الأردني في تحديده لأجنبية حكم التحكيم، وذلك طبقاً للمادة (الثانية) من قانون تنفيذ الأحكام الأجنبية .

ولقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسة السابقة في التعرف على ضوابط تنفيذ حكم التحكيم الأجنبي وإشكالياته من خلال دراسة مقارنة، كما استفادت الدراسة الحالية من الدراسة السابقة في إطار التعرف على القوانين والاتفاقيات الدولية التي تتعلق بالتحكيم الدولي الخاصة باتفاقية نيويورك، واتفقت الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في إطار مناقشة قضايا التحكيم الدولي وما تستلزمه من حلول، فالدراسة الحالية قامت أيضاً بالتعرف على العقبات في تنفيذ قرارات التحكيم الدولي في منازعات

^{٢٢} أحمد حسن محمد عبيدات، ٢٠١٤. ضوابط تنفيذ حكم التحكيم الأجنبي وإشكالياته. (رسالة دكتوراه). الأردن. جامعة العلوم الإسلامية العالمية.

الاستثمار الأجنبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، أما وجه الاختلاف بين الدراستين، فنجد أن الدراسة السابقة تناولت ضوابط تنفيذ حكم التحكيم الأجنبي وإشكالياته، في حين أن الدراسة الحالية تناولت العقبات التي يتم التعرض لها في إطار تنفيذ قرارات التحكيم الدولي في حالة وجود المنازعات التي تحدث بدولة الإمارات العربية المتحدة.

١٠. دراسة (عبد القادر، ٢٠١٣) ٢٣:

هدفت الدراسة إلى: التعرف على التحكيم كإجراء بديل عن الحل القضائي بين الشريعة والقانون، واستخدمت الدراسة المنهج المقارن، والمنهج الاستنباطي.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها: أن التحكيم هو اتجاه إرادة الأطراف واتفقهم على حل نزاعاتهم عن طريق محكم أو أكثر بدلاً من اللجوء إلى القضاء، وأن التحكيم يعد وسيلة ودية متجذرة في أعماق التاريخ، وكذلك أن التحكيم يوفر الوقت والجهد لأطرافه نظرًا لبساطة وسرعة إجراءاته، وسرية جلساته، بالإضافة إلى أنه يرتب أثرًا طيبًا في نفوس الأطراف؛ نظرًا لرضاهم بالتحكيم، ويختلف تكييف طبيعته بين الشريعة والقانون، وتختلف الشروط الواجب توفرها في المحكم بين الشريعة والقانون، وهي أكثر دقة وموضوعية في الشريعة، وتبين لنا أن القانون السعودي والقانون الكويتي قد وافقا الشريعة في اشتراط الإسلام في المحكم، بينما القانون المصري والقانون الجزائري لم يشترطا ذلك وإنما تركا ذلك لحرية الأطراف.

^{٢٣} غدير عبد القادر ٢٠١٣. التحكيم كإجراء بديل عن الحل القضائي بين الشريعة والقانون. (رسالة ماجستير). الجزائر. جامعة قاصدي مرباح.

ولقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسة السابقة في التعرف على التحكيم كإجراء بديل عن الحل القضائي بين الشريعة والقانون، كما اتفقت الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في التعرف على التحكيم الدولي وأحكامه، وكذلك اتفقت الدراستان في تناولهما رأي الشريعة في التحكيم، إذ إن الدراسة الحالية قامت أيضًا بالتعرف على قرارات التحكيم الدولي في منازعات الاستثمار الأجنبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، أما وجه الاختلاف بين الدراستين، فنجد أن الدراسة السابقة تناولت التحكيم الدولي كإجراء بديل عن الحل القضائي بين الشريعة والقانون، في حين أن الدراسة الحالية تناولت العقبات في تنفيذ قرارات التحكيم الدولي في إطار المنازعات التي تحدث بدولة الإمارات العربية المتحدة.

١١. دراسة (الجبوري، ٢٠١٣) ٢٤:

هدفت الدراسة إلى: التعرف على تسوية منازعات عقود الاستثمار بواسطة التحكيم التجاري الدولي من خلال دراسة مقارنة، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، بالإضافة إلى المنهج المقارن.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها: أن التحكيم يعد الوسيلة الأكثر فعالية في تسوية منازعات عقود الاستثمار، ويحتل التحكيم هذه المكانة المتميزة بسبب قدرته على فض منازعات الاستثمار لما يمتاز به من حيادية وسرعة وسهولة في الإجراءات، بالإضافة إلى موقف تشريعات وقوانين الدول قد تباينت فيما يتعلق بتعريف التحكيم ومعالجته لهذه المسألة، فالبعض منها لم يأت بتعريف صحيح لنظام التحكيم في نصوص قوانينه الخاصة كما هو موقف المشرع الأردني في قانون التحكيم رقم (٣١) لسنة ٢٠٠١م.

^{٢٤} عبد المنعم نائف عبوش الجبوري ٢٠١٣. تسوية منازعات عقود الاستثمار بواسطة التحكيم التجاري الدولي من خلال دراسة مقارنة. (رسالة ماجستير). الأردن. جامعة آل البيت.

ولقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسة السابقة في التعرف على كيفية تسوية منازعات عقود الاستثمار بواسطة التحكيم التجاري الدولي من خلال دراسة مقارنة، كما اتفقت الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في التعرف على التحكيم الدولي وشروطه وكيفية تسوية منازعاته، فالدراسة الحالية قامت أيضًا بالتعرف على قرارات التحكيم الدولي في منازعات الاستثمار الأجنبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، أما وجه الاختلاف بين الدراستين، فنجد أن الدراسة السابقة تناولت طرق تسوية منازعات عقود الاستثمار بواسطة التحكيم التجاري الدولي، في حين أن الدراسة الحالية تناولت العقوبات في تنفيذ قرارات التحكيم الدولي في إطار المنازعات التي تحدث بدولة الإمارات العربية المتحدة.

١٢. دراسة (النقي، ٢٠١٢) :٢٥

هدفت الدراسة إلى: التعرف على تنفيذ أحكام المحكمين وفقًا لقانون الإجراءات المدنية الإماراتي، واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي والاستنباطي.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها: أن مسألة التحكيم من المسائل التي تحوز أهمية بالغة في عصرنا الحديث، بيد أنه في ذات الوقت تحوز مسألة تنفيذ أحكام التحكيم أهمية لا تقل بأي حال عن أهمية العملية التحكيمية ذاتها، بالإضافة إلى أن أحكام القضاء تحوز قوة التنفيذ إذا ما صدرت من محاكم الدرجة الأولى أو الدرجة الثانية بحسب الأحوال، في حين أن أحكام المحكمين لا تحوز هذه القوة إلا بعد صدور إذن من القاضي المختص.

^{٢٥} أحمد سعيد عبيد النقي، ٢٠١٢. تنفيذ أحكام المحكمين وفقًا لقانون الإجراءات المدنية الإماراتي: دراسة مقارنة. (رسالة ماجستير). الإمارات العربية المتحدة. جامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا.

ولقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسة السابقة في التعرف على طرق تنفيذ أحكام المحكمين وفقاً لقانون الإجراءات المدنية الإماراتي، كما اتفقت الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في التعرف على التحكيم الدولي وكيفية تسوية المنازعات في دولة الإمارات العربية المتحدة، فالدراسة الحالية قامت أيضاً بالتعرف على قرارات التحكيم الدولي في منازعات الاستثمار الأجنبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، حيث إن كلاً من الدراستين تناولتا التحكيم في دولة الإمارات والقوانين التي تختص به، أما وجه الاختلاف بين الدراستين، فنجد أن الدراسة السابقة تناولت طرق تنفيذ أحكام المحكمين وفقاً لقانون الإجراءات المدنية الإماراتي، في حين أن الدراسة الحالية تناولت العقوبات التي تواجهها دولة الإمارات العربية المتحدة في تنفيذ قرارات التحكيم الدولي.

١٣. دراسة (الشرفات، ٢٠١١) ٢٦:

هدفت الدراسة إلى: التعرف على القانون الواجب التطبيق على موضوع النزاع في التحكيم التجاري الدولي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج المقارن، وكذلك المنهج الميداني. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها: أن التحكيم التجاري الدولي قد أضحى أنجح السبل لحل منازعات التجارة الدولية، وأن حرية الأطراف في اللجوء إلى التحكيم قد تعاضمت دورها، وتراجع نظام التحكيم الإلزامي في التطبيق بشكل لافت، ومن حيث حرية الأطراف في اللجوء إلى التحكيم، فهناك تحكيم اختياري، وتحكيم إجباري، وأخرجنا التحكيم الإلزامي من نطاق التحكيم بالمعنى الفني الدقيق؛ لأنه يفتقد إلى عنصر حرية الأطراف وإرادتهم في اللجوء إليه.

^{٢٦} طلال طلب فنيخر الشرفات. ٢٠١١. القانون الواجب التطبيق على موضوع النزاع في التحكيم التجاري الدولي. (رسالة دكتوراه). الأردن. جامعة عمان العربية.

ولقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسة السابقة في التعرف على القانون الواجب التطبيق على موضوع النزاع في التحكيم التجاري الدولي، كما اتفقت الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في التعرف على التحكيم الدولي وكيفية تسوية المنازعات الخاصة بهذا الشأن والقوانين التي يجب تطبيقها في هذا المجال، فالدراسة الحالية قامت أيضًا بالتعرف على قرارات التحكيم الدولي في منازعات الاستثمار الأجنبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، أما وجه الاختلاف بين الدراستين، فنجد أن الدراسة السابقة تناولت القانون الواجب التطبيق على موضوع النزاع في التحكيم التجاري الدولي بشكل عام، في حين أن الدراسة الحالية تناولت العقبات في تنفيذ قرارات التحكيم الدولي في إطار المنازعات التي تحدث بدولة الإمارات العربية المتحدة.

١٤. دراسة (عبابنة، ٢٠٠٦) ٢٧:

هدفت الدراسة إلى: التعرف على شروط التحكيم التجاري من حيث صحته واستقلاله دراسة مقارنة بين القانون الأردني والاتفاقيات الدولية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وكذلك المنهج المقارن.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها: اعتبار التحكيم التجاري أحد أهم مواضيع القانون التجاري؛ ذلك لأن التحكيم طريقة لفض المنازعات تتم بغير الطرق التقليدية، حيث يقوم بهذه الوظيفة موازيًا للقضاء العادي، بل يمكن أن يقال إن التحكيم ينافس القضاء في حسم المنازعات على المستوى الدولي والداخلي، كما يتطابق قانون التحكيم الأردني رقم (٣١) لسنة ٢٠٠١م، بشكل واضح مع

^{٢٧} عمر نوري عبد الله عبابنة، شروط التحكيم التجاري من حيث صحته واستقلاله: دراسة مقارنة بين القانون الأردني والاتفاقيات الدولية، (رسالة دكتوراه)، جامعة عمان العربية، كلية القانون، عمان، ٢٠٠٦.

قانون التحكيم المصري رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٤م، ويساير القانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي العام ١٩٨٥، الذي وضعته لجنة الأمم المتحدة في كافة نصوص مواده.

ولقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسة السابقة في التعرف على شروط التحكيم التجاري من حيث صحته واستقلاله من خلال دراسة مقارنة بين القانون الأردني والاتفاقيات الدولية، كما اتفقت الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في التعرف على قوانين التحكيم الدولي وكيفية تسوية المنازعات، فالدراسة الحالية قامت أيضاً بالتعرف على قرارات التحكيم الدولي في منازعات الاستثمار الأجنبي، أما وجه الاختلاف بين الدراستين، فنجد أن الدراسة السابقة تناولت طرق شروط التحكيم التجاري من حيث صحته واستقلاله، في حين أن الدراسة الحالية تناولت العقوبات التي تواجهها دولة الإمارات العربية المتحدة في تنفيذ قرارات التحكيم الدولي.

١٥. دراسة (عربيات، ٢٠٠٥) ٢٨:

هدفت الدراسة إلى: التعرف على تشكيل هيئات التحكيم وفقاً لقانون التحكيم الأردني والقانون المقارن، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، بالإضافة إلى المنهج المقارن.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها: أن التحكيم كنظام قضائي وصل إلى مرحلة متقدمة من التطور والرقي، بحيث أصبح اللجوء إليه في بعض المنازعات مطلباً ملجأً، كما في المنازعات التجارية، وكذلك في المنازعات ذات الطرف الأجنبي، ولم يعد هناك من يستطيع القول بالاستغناء عن هذا النظام، ولهذا عكفت الدول على اختلاف نظمها القانونية بالعناية بهذا النظام القضائي الخاص.

^{٢٨} خالد أحمد عبد الرحمن عربيات ٢٠٠٥. تشكيل هيئات التحكيم وفقاً لقانون التحكيم الأردني والقانون المقارن. (رسالة ماجستير). الأردن. جامعة عمان العربية.

وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسة السابقة في التعرف على طرق التعرف على تشكيل هيئات التحكيم وفقاً لقانون التحكيم الأردني والقانون المقارن، كما اتفقت الدراسة الحالية في التعرف على التحكيم الدولي، وكيفية تسوية المنازعات، فالدراسة الحالية قامت أيضاً بالتعرف على قرارات التحكيم الدولي في منازعات الاستثمار الأجنبي، أما وجه الاختلاف بين الدراستين، فنجد أن الدراسة السابقة تناولت طرق تشكيل هيئات التحكيم وفقاً لقانون التحكيم الأردني والقانون المقارن، في حين أن الدراسة الحالية تناولت العقبات التي تواجهها دولة الإمارات العربية المتحدة في تنفيذ قرارات التحكيم الدولي.

١.٨.٢ أوراق المؤتمرات والتقارير الدولية:

١. دراسة (اللجنة الفرعية للتحكيم (نقابة المحامين الدولية) عن التحكيم في معاهدة الاستثمار، ٢٠١٨) ^{٢٩}:

هدفت الدراسة إلى: التعرف على فهم الانتقادات الموجهة إلى التحكيم في معاهدة الاستثمار ومدى تبرير هذه الانتقادات للإصلاح، وذلك من خلال دراسة استقصائية لشرح القضايا البارزة التي تواجه تحكيم الاستثمار لتقديم حل مقترح للمسائل ذات الاهتمام المثارة في الاستطلاع، حيث تم تناول ثلاثة موضوعات أساسية وهي: الاتساق والكفاءة والشفافية، التي تستحوذ على معظم الخاضعين التي أثبتت مع الوضع الحالي للتحكيم في معاهدة الاستثمار، والواقع أن زيادة الاتساق والفعالية والشفافية بشكل خاص تعزز شرعية تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول "أي.أس.دي.أس"، ولخص كل قسم

²⁹ A report by IBA Arbitration subcommittee on investment treaty arbitration, Consistency, efficiency and transparency in investment treaty arbitration, international bar association, the global voice of the legal profession, 2018.

من أقسام التقرير سؤالاً محددًا والحل المحتمل المقترح للمشكلات التي تمت مناقشتها، بهدف تأكيد الشرعية العامة لتحكيم معاهدة الاستثمار، في النهاية، ومن المأمول أن يعمل هذا التقرير على تعميق فهم بعض التحديات التي تواجه التحكيم الاستثماري وتعزيز مناقشة مثمرة بشأن التحسينات المحتملة، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي؛ لوضع حلول لمشكلة الدراسة والوصول إلى أهدافها، وتوصلت نتائج الدراسة إلى: أن زيادة اتساق وكفاءة وشفافية التحكيم يعزز شرعيته، ويمكن في الواقع معالجة العديد من الانتقادات الموجهة إلى "أي.أس.دي.أس" من خلال العروض الشاملة والانضباطية والجماعية لتحقيق تلك الأهداف.

ولقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسة السابقة في التعرف على فهم الانتقادات الموجهة إلى التحكيم في معاهدة الاستثمار ومدى تبرير هذه الانتقادات للإصلاح، كما اتفقت الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في التعرف على التحكيم الدولي ومفاهيمه المختلفة، فالدراسة الحالية قامت أيضًا بالتعرف على قرارات التحكيم الدولي في منازعات الاستثمار، أما وجه الاختلاف بين الدراستين، فنجد أن الدراسة السابقة تناولت الانتقادات الموجهة إلى التحكيم في معاهدة الاستثمار، في حين أن الدراسة الحالية تناولت العقبات التي تواجهها دولة الإمارات العربية المتحدة في تنفيذ قرارات التحكيم الدولي.

١.٨.٣ أوراق المجالات العلمية المحكمة:

١. دراسة (عبد القادر، ٢٠٢٠):^{٣٠}

هدفت الدراسة إلى: التعرف على التكييف القانوني لطبيعة عمل المحكم في التحكيم التجاري

الدولي، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، والمنهج الاستقرائي.

^{٣٠} سرحاني عبد القادر ٢٠٢٠. " التكييف القانوني لطبيعة عمل المحكم في التحكيم التجاري الدولي " دراسة مقارنة. جامعة قاصدي مرباح ورقلة. دفتار السياسة والقانون. العدد (٢).

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها: أن اختلاف الفقه في تحديد الطبيعة القانونية للمحكم وتباين الآراء في ذلك، إلا أن التحكيم وبمحكم الواقع يمثل قضاءً خاصاً، تسلب بموجبه المنازعات من القضاء ليفصل فيها من قبل شخص أو أشخاص محايدين يمارسون وظيفة القاضي، وإن الشروط التي أوجب كل من المشرع الجزائري والمصري ومعظم التشريعات الأخرى توافرها في المحكم تمثل الحد الأدنى من الشروط الواجب توافرها في من يعتلي منصب التحكيم للتوصل إلى حكم عادل نزيه ومقبول يرتضيه أطراف النزاع.

ولقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسة السابقة في التعرف على أطر التكييف القانوني لطبيعة عمل المحكم في التحكيم التجاري الدولي، كما اتفقت الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في التعرف على حيثيات التحكيم الدولي، فالدراسة الحالية قامت أيضاً بالتعرف على قرارات التحكيم الدولي في منازعات الاستثمار، أما وجه الاختلاف بين الدراستين، فنجد أن الدراسة السابقة تناولت مفهوم عمل المحكم في التحكيم التجاري الدولي، في حين أن الدراسة الحالية تناولت العقوبات التي تواجهها دولة الإمارات العربية المتحدة في تنفيذ قرارات التحكيم الدولي.

٢. دراسة (بن أحمد، ٢٠١٩) ٣١:

هدفت الدراسة إلى: التعرف على إجراءات التحكيم الداخلي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الاستنباطي.

^{٣١} حورية بن أحمد ٢٠١٩. "إجراءات التحكيم الداخلي والدولي في العقود الإدارية". مجلة العلوم الإنسانية. العدد (٢) . جامعة محمد خضير بسكرة.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها: أن التحكيم في مجال العقود الإدارية يعد من أهم الوسائل القانونية التي تعتمد عليها الهيئات المعنية بإبرام الصفقات العمومية من أجل فض المنازعات سواء الداخلية التي تستلزم توافر الشروط الشكلية الخاصة بالمحكّمين والخصومة التحكيمية، إضافة إلى الشروط الموضوعية، إلا أن التحكيم في العقود الإدارية الدولية يختلف من حيث تحديد القضاء المختص والقانون الواجب التطبيق.

ولقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسة السابقة في التعرف على إجراءات التحكيم الداخلي، وكيفية تشكيل لجان التحكيم، كما اتفقت الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في التعرف على التحكيم وإجراءاته، فالدراسة الحالية قامت أيضًا بالتعرف على قرارات التحكيم الدولي في منازعات الاستثمار، أما وجه الاختلاف بين الدراستين، فنجد أن الدراسة السابقة تناولت إجراءات التحكيم الداخلي، في حين أن الدراسة الحالية تناولت العقبات التي تواجهها دولة الإمارات العربية المتحدة في تنفيذ قرارات التحكيم الدولي.

٣. دراسة (بن حليلة، ٢٠١٨) ٣٢:

هدفت الدراسة إلى: التعرف على تنفيذ حكم التحكيم التجاري الدولي في الجزائر، واستخدمت الدراسة المنهج الاستباطي، والمنهج الوصفي.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها: أن تنفيذ أحكام المحكّمين أساس فعالية نظام التحكيم كأسلوب ودي لفض المنازعات، فالأصل في تنفيذ أحكام التحكيم أن يتم بشكل إرادي، وذلك بالنظر إلى كل المزايا التي يقدمها التحكيم، والتي قد تتلاشى إذا امتنع المحكوم ضده عن التنفيذ

^{٣٢} ليلي بن حليلة، ٢٠١٨. " تنفيذ حكم التحكيم التجاري الدولي في الجزائر " مجلة آفاق للعلوم. الجزائر . العدد (١٣).

الإداري، واشترط المشرع الجزائري لتنفيذ حكم التحكيم التجاري الدولي مجموعة من الإجراءات الخاصة، تتمثل في وجوب إثبات وجود حكم التحكيم التجاري الدولي وعدم مخالفته للنظام العام الدولي.

ولقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسة السابقة في التعرف على تنفيذ حكم التحكيم التجاري الدولي في الجزائر، كما اتفقت الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في التعرف على التحكيم الدولي وإجراءاته، فالدراسة الحالية قامت أيضًا بالتعرف على قرارات التحكيم الدولي في منازعات الاستثمار الأجنبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، أما وجه الاختلاف بين الدراستين، فنجد أن الدراسة السابقة تناولت طرق تنفيذ حكم التحكيم التجاري الدولي في الجزائر، في حين أن الدراسة الحالية تناولت العقبات التي تواجهها دولة الإمارات العربية المتحدة في تنفيذ قرارات التحكيم الدولي.

٤. دراسة (حسين، ٢٠١٧) :٣٣

هدفت الدراسة إلى: التعرف على اتفاق التحكيم، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها: أن محل اتفاق التحكيم لن يكون محددًا، فالنزاع لم يقع بعد فهو ببساطة غير قائم، وشرط التحكيم يتخذ أشكالًا مختلفة، إما أن يكون بندًا في العقد الأصلي أو يرد في اتفاق مستقل عن العقد الأصلي ويضاف إليه، ومضمونه تسوية أي نزاع على الحقوق الناشئة عنه بالتحكيم.

ولقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسة السابقة في التعرف على مفهوم التحكيم وشروطه، كما اتفقت الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في التعرف على التحكيم الدولي والوصول إلى اتفاق من

^{٣٣} عمر إبراهيم حسين ٢٠١٧. "اتفاق التحكيم". مجلة الجامعي. العدد (٢٦). جانفي. النقابة العامة لأعضاء هيئة لتدريس الجامعي.

خلاله، فالدراسة الحالية قامت أيضًا بالتعرف على قرارات التحكيم الدولي في منازعات الاستثمار، أما وجه الاختلاف بين الدراستين، فنجد أن الدراسة السابقة تناولت طرق اتفاق التحكيم، في حين أن الدراسة الحالية تناولت العقبات التي تواجهها دولة الإمارات العربية المتحدة في تنفيذ قرارات التحكيم الدولي.

٥. دراسة (البلعاوي، ٢٠٠٠) ٣٤:

هدفت الدراسة إلى: التعرف على فهم مفهوم التحكيم الدولي في إطاره النظري والتطبيقي والتعرف على المعوقات التي تواجه تطبيق عمليات التحكيم الدولي، وقد استخدمت الدراسة المنهج المقارن للوصول إلى أهداف الدراسة، حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي تتمثل في: أن هناك مجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات التي تم توقيعها بين الدول في إطار حل المنازعات والتحكيم الدولي، كما أشارت الدراسة إلى الدور المهم الذي يمثله مكان التحكيم بين الوسائل السلمية ومسألة التفرقة بين التحكيم والقضاء، ودور الإدارة وأثرها في التحكيم الدولي، كما تبين وجود بعض العقبات في تنفيذ قرارات التحكيم الدولي والتي تتمثل أهمها في الحصانة.

ولقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسة السابقة في فهم مفهوم التحكيم الدولي في إطاره النظري والتطبيقي والتعرف على المعوقات التي تواجه تطبيق عمليات التحكيم الدولي، كما اتفقت الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في التعرف على أنظمة التحكيم الدولي واستخدامها والمعوقات التي تواجه عمليات التحكيم الدولي، فالدراسة الحالية قامت أيضًا بالتعرف على المعوقات التي تؤثر على قرارات التحكيم الدولي في منازعات الاستثمار الأجنبي ولكن في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد

^{٣٤} سيف الدين محمد ٢٠٠٠. التحكيم الدولي بين النظرية والتطبيق. فلسطين. مجلة كلية التربية، جامعة الأقصى. مج ٤، العدد (١).

تناولت الدراسة السابقة التحكيم الدولي بين النظرية والتطبيق، حيث إن الدراسة الحالية اتفقت مع الدراسة السابقة في تناول العقبات في تنفيذ قرارات التحكيم الدولي في إطاره النظري والتطبيقي، ولكن الدراسة الحالية تم تطبيقها في دولة الإمارات العربية المتحدة، أما عن وجه الاختلاف فينحصر في أن هذه الدراسة تناولت دور الإرادة وأثرها في التحكيم الدولي بالاستناد إلى اتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٨م.

الفجوات التي في الدراسات السابقة:

أ. توجد ثغرات في الدراسة الحالية التي تتعلق بقرارات التحكيم الدولي من خلال القوانين والتشريعات الدولية، حيث إن معظم الدراسات لم تتناول القانون الإماراتي بما يختص بالتحكيم الدولي في المنازعات الإستثمارية.

ب. بينت الدراسة الحالية الفجوة التي لم تسد في الدراسات السابقة بصورة كافية، وهي عدم تعرض أي من هذه الدراسات إلى العقبات التي تواجه تنفيذ قرارات التحكيم الدولي في منازعات الاستثمار الأجنبي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

الفجوات التي تم تناولها في الدراسة الحالية، ولم تتناولها الدراسات السابقة:

أ. الدراسة الحالية تختلف عن الدراسات السابقة والتي تناولت جزئيات معينة من مفهوم التحكيم الدولي وقوانينه.

ب. بينت الدراسة الحالية تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة مع العقبات التي تعيق تطبيق قرارات التحكيم الدولي، وذلك سيتضح من خلال الأمثلة والتطبيق في الدراسة الحالية.

١.٩ خلاصة الفصل الأول:

لقد تناول الباحث في هذا الفصل الإطار العام للدراسة، وذلك من خلال بيان مشكلة الدراسة الرئيسية وعرض أهم القضايا التي تبرز هذه الإشكالية، بالإضافة إلى تناول أسئلة الدراسة وأهدافها التي عمل الباحث على تحقيقها من خلال دراسته، كما تطرق إلى منهج الدراسة الذي تمثل في كل من المنهج التحليلي والمنهج المقارن والمنهج الميداني، فضلاً عن استعراض الدراسات السابقة التي تحددت في الرسائل العلمية، وأوراق المؤتمرات والتقارير الدولية، وأوراق المجلات العلمية المحكمة، ومن خلال استعراض الدراسات السابقة تم تحديد الفجوات التي تم تناولها في الدراسة الحالية ولم تتناولها الدراسات السابقة، والتي سيتم تناولها في الدراسة الحالية، وناقش الباحث أيضاً في هذا الفصل أهمية الدراسة وحدودها التي تتمثل في الحدود الموضوعية، والحدود المكانية، والحدود الزمانية.